

اعداد مريم بلعه

الوزير «العقدة» عرقل الاجور

نجح وزير العمل شربل نحاس في جمع الاضداد. فقد اجمع على استعدائه كلاً من الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام انطلاقاً من موقفه في ملف الاجور الذي أثار استغراب طرفي الانتاج. وفيما يصفه اصحاب العمل بالوزير العقدة، يلفت الهجوم الذي يشنه عليه رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن في ما يوحي بوجود مشكلة شخصية ربما بين الرجلين. وما يؤكد هذا الاحتمال، هو الحملة المستمرة التي تشنها صحيفة الاخبار على غصن، والتي يعمل فيها صحافيون مقربون جداً من الوزير نحاس. ولا يدع هؤلاء مناسبة الا ويوجهون السهام الى الوزير الذي طرح فلسفة خاصة لم يستطع تلقفها اي من الطرفين، اللذين اعتبروا انها في غاية التعقيد ولا سيما مع طرحه التغطية الاستشفائية الشاملة وحشرها في مرسوم الاجور. ويستغربون اصرار الوزير نحاس على «تقطيع» المرسوم الذي لا يتلاءم وواقع العمل، بل هو نتاج «احلام» صيغت في شكل مرسوم، وهي كما يقول مرجع نقابي، قد تكون عصاره افكار الفريق الذي يتولى اعداد الدراسات في

الوزارة، والذي يكلف الدولة نحو ١٧ مليون دولار «رصدت في موازنة وزارة العمل من اجل الدراسات». ولاحظ احد النقائبيين تراجع الحديث عن التغطية الصحية منذ نحو اسبوعين، بعدما ردّ مجلس شوري الدولة مرسوم الوزير نحاس مرتين وحتى ثلاث مرات «بما يكون قد دفعه الى سحب الطرح من التداول». ويسأل عن سبب اصرار نحاس وتمسكه بمرسومه طالما ان فريقه حقق مكسباً في ملف النفط، بما يفرض تنازله عن موقفه في ملف الاجور.

انتعاش الحركة التجارية في موسم الاعياد

لاحظت مصادر اقتصادية انتعاش الحركة التجارية في موسم الاعياد، والتي تعود في رايها الى سببين: زحمة السياح العرب والاجانب والمغتربين اللبنانيين، وموجة التنزيلات التي اكتسحت الاسواق وتراوحت بين ٥٠ و٧٠ في المئة. واعتبرت ان الموسم التجاري في ختام العام ٢٠١١، قد يعوّض حركة الركود التي سادت الاسواق ودفعت التجار الى رفع الصوت صارخين ومهددين بموجة صرف تطاول عمالهم وخصوصاً في ظل رفع الحد الادنى للاجور وما يترتب عليها من ملحقات. وهذا ما حاول رئيس جمعية تجار بيروت الايحاء به على مدى شهر المفاوضات مع وزارة العمل في اطار لجنة المؤشر التي اتخذت ارقامها اساساً لاعداد المرسوم. ورأت المصادر انه يفترض بالتجار اعتماد سياسة التنزيلات الجديدة وعلى البضائع الجديدة وليس بضائع «الستوك» في اكثر من موسم، مراعاة للوضع الحساس الذي تمرّ به البلاد وينسحب جموداً على مناخ الاعمال وتالياً على مداخيل المستهلكين المحليين، والاكتماء تالياً بنسب ارباح معقولة وليست خيالية بدليل ان تجربة الموسم الاخير كانت ناجحة على غرار ما تعتمد اسواق العالم تحريكاً للانكماش الاقتصادي الذي تعانيه حالياً.

دعوة الى التريث في اعلان الانتصارات الوهمية

بدا وزير الطاقة والمياه جبران باسيل وكأنه حقق انتصاراً مع اقرار المراسيم التطبيقية لقانون النفط، ولا سيما في ما يتعلق بالمبادرة التي تتعلق بتوسيع عضوية الهيئة الناطمة لقطاع النفط وتدوير رئاستها على الاعضاء الستة وفق التسلسل الابداعي لاسم الشهرة. واعتبرت مصادر خبيرة بأن الخطوة الاولى لا تعني نجاح المبادرة، في ظل الخشية من عراقيل تشوبها، ولا سيما

ان اختيار الاعضاء الستة للهيئة يجب ان يفرض عليهم التفرغ لمهامهم، اضافة الى مراعاة التوزيع الطائفي والاختصاص. وفي كل مرحلة من تلك، ثمة عقبات ستعيد الكلمة الفصل الى السياسة وليس الى اختيار الكفاءات التي يفترض ان تكون هي الحافز الاول في عملية الاختيار. لذا، تدعو المصادر الى التريث في اعلان الانتصارات «الوهمية» على حساب ملف استراتيجي يحتاج الى توافق ودرس التجارب العالمية التي لم تدخل في حساباتها التوزيع الطائفي او السياسي، وذلك ضماناً لنجاحها. ورأت ان ما يجب درسه بتأن هو «صندوق الاجيال من اجل المستقبل» الذي سيتغذى من الايرادات الناجمة عن عمليات البيع، والتي يفترض الاتّخّ في الاقتصاد مباشرة كي لا تتحوّل عبئاً عليه، بل تخصص لعملية انهاء البنية التحتية ومعاشات التقاعد والحماية الاجتماعية والتعليم.

اقتصاديات

ذكرت صحيفة ال «نيويورك تايمز» ان الحسابات المشكوك في أمرها لدى البنك اللبناني - الكندي وزعت على مصارف لبنانية اخرى، ١٠٠ مليون دولار على البنك اللبناني للتجارة، ٤٠ مليوناً على بنك التمويل العربي، ٢٠ مليوناً على بنك «جمال تراست بنك»، ١٠ ملايين على بنك «الشرق الاوسط وشمال إفريقيا»، و١٥٠ مليون دولار للبنك اللبناني - الفرنسي.

تساءلت مصادر رفيعة في الهيئات الاقتصادية عن الاسباب التي دعت الى استبعاد الوزير السابق رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار عن المفاوضات الجارية بين الهيئات والاتحاد العمالي العام والحكومة في شأن ملف تصحيح الأجور، لا سيما في ظل الحديث عن مشروع مرسوم رابع يعذّه وزير العمل شربل نحاس للغاية عينها، تمهيداً لإرساله الى مجلس شوري الدولة لدرسه وايداء الرأي.

مشروع لتشجيع الصناعيين

كشف وزير بحقيبة اقتصادية عن مشروع تقدّم به الى مجلس الوزراء في العام الفائت ٢٠١١، يقضي باستخدام أبواب السجون الحديدية ذات الصناعة الوطنية، بهدف تشجيع الصناعيين اللبنانيين على هذا الإنتاج. وأوضح أن مشروعه لاقى ترحيباً من جانب مجلس الوزراء وبالتالي تم إقراره في إحدى جلسات المجلس. وشدد الوزير نفسه على أنه سيتابع كل الملفات التي تتعلق بصلاحيه وزارته في خلال العام الجديد، من أجل إقرار المشاريع التي لا تزال عالقة منذ العام ٢٠١١.

وزير يتعرض لضغوطات

لوقف «التطهير» في وزارته

اشتكى أحد الوزراء من ضغوطات تعرّض لها لدى تنفيذ قراره «تطهير» الإدارة في وزارته. وكشف في هذا السياق عن «تأخير معتمد للمعاملات الإدارية الخاصة بأصحاب شركات تأجير السيارات حينما استحق موعد تسديد الميكانيك قبيل رأس السنة، واتهموني آنذاك بالقول إن الوزير لا يأتي الى الوزارة، وذلك بهدف تشويه سمعتي وصورتني في الحكومة ولدى الرأي العام اللبناني». لكنه أوضح أنه تعامل مع حملة الضغوطات هذه «بمحبّة وحزم في آن معاً»، كونه يسعى الى «تطهير الإدارة وإيجاد الحلول الناجمة لكل المشكلات التي تعوق عمل وزارته وشؤون القطاع» الذي هو وصي عليه، كما الى «تحديد آلية لكيفية التعاطي مع المرئشي».

من يعرقل انشاء استراحة عند نقطة المصنع؟

ذكر وزير السياحة فادي عبود مطلع السنة الجديدة بمشروعه المزمّن «الذي لم يقرّ بعد الى الآن على رغم أهميته وحاجته الملحة، والذي يتعلق بإنشاء استراحة عند نقطة المصنع على الحدود اللبنانية - السورية، علماً أن هذا المشروع لا يكلف الدولة شيئاً كون تمويله يتم من خلال القطاع الخاص عبر «مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص» PPP بحيث يمول من القطاع الخاص وتشارك الدولة في حصة الإيرادات. وإذ عزا سبب رفض مجلس الوزراء إقرار مثل هذا المشروع الى اعتبار أنه لا يجوز فتح أسواق حرة إلا على الحدود الجوية، أكد الوزير عبود أنه لا يمكن إنشاء استراحة كما يجب بأفضل الشروط من تأمين سوق حرة فيها. وأكد عزمه المضي على متابعة هذا الموضوع والسعي الحثيث الى إقراره خلال هذا العام «من دون أي تراجع».

ورقة مشتركة حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية

تجري اتصالات متكررة وتعدّد لقاءات مكثفة بين الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام من أجل إعداد ورقة مشتركة حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية بما فيها ملف الأجور، تمهيداً لتقديمها الى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي لدرستها في مجلس الوزراء.



لقاء أوغلو
وعلي أكبر
صالح

انقرة تحلل من الالتزام بأية عقوبات نفطية على إيران

جملة من التطورات شهدتها المنطقة انعكست سلباً على مستوى العلاقات بين إيران وتركيا. فالعلاقات التي كانت متميزة اصابها قدر من التوتر في اعقاب الاعلان عن اقامة منظومة درع صاروخي على الارض التركية مهمتها التصدي للصواريخ الايرانية الموجهة ضد اسرائيل والغرب.

أوغلو يبحث في طهران ملفات سوريا والعراق ومنظومة الدفاع الصاروخية للسائتو

زيارات مقبلة إلى موسكو وواشنطن وكذلك مع شركاء آخرين. وقال أيضاً إن داود أوغلو نقل دعوة من مسؤولية السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون لزيارة إيران لاستئناف المحادثات النووية مع مجموعة الخمسة زائد واحد، التي تضم الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وألمانيا، وإن صالح أكد استعداد إيران للتباحث.

وزير الخارجية التركي أكد خلال مباحثاته مع المسؤولين الإيرانيين أن تركيا لا تنظر إلى إيران باعتبارها مصدراً للخطر، وأشار إلى وجود ثقة متبادلة بين أنقرة وطهران. وفي المقابل أعلن صالح أن إيران على استعداد لاستئناف المفاوضات مع اللجنة السداسية الدولية الخاصة بالملف النووي الإيراني، ونوه بأن تركيا توافق على استضافة هذه المفاوضات، ورأى أنها أفضل مكان يمكن فيه إجراء هذه

تركيا تجدد وساطتها بين إيران والغرب بشأن الملف النووي

المفاوضات بالنسبة إلى إيران. وفي الوقت نفسه سعى الطرفان إلى إيجاد رسالة مشتركة تسمح بعودة الهدوء في علاقاتهما التي شهدت توتراً متزايداً في الأشهر الأخيرة على خلفية مواقفهما المتناقضة تجاه الثورة السورية وسير العملية السياسية بالعراق، وتضارب مجمل مصالحهما بشكل كلي مع التغييرات التي يشهدها الإقليم مع ثورات «الربيع العربي». وبدا واضحاً أن جملة من المتغيرات دفعت بالطرفين إلى التخفيف من حدة الاحتقان الذي ساد العلاقات بينهما، غير أن محللين يعتقدون أن ما ظهر من نتائج بدت وكأنها إيجابية كان امراً مصطنعاً، كما كان محكوماً بجملة معطيات لحظية قد لا تستمر طويلاً، وقد تكون مرهونة بأية تطورات تطاول الملف السوري الذي ما زال من الملفات المتشجرة ■

عواصم - «الاسبوع العربي»

الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، والتقى أيضاً رجل الدين مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري في العراق. وتأتي الزيارة في وقت تعمل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على تشديد العقوبات من خلال حظر استيراد النفط الإيراني، الذي يعتبر مصدر طهران الرئيس لتمويل ميزانيتها.

ولأن العقوبات المنتظرة ستشمل الشركات التركية، التي تستورد النفط الإيراني، فقد أكد أوغلو أن حكومة بلاده ستطلب إعفاءها من الالتزام بالعقوبات بحكم أنها تترك أثراً سلبياً عليها كدولة جوار. ذلك أن تركيا تستورد ٣٠٪ من نفطها من إيران، ويزيد استهلاكها من النفط الخام الإيراني على ٢٠٠ ألف برميل في اليوم. وقال محللون إن وقف هذه المشتريات سيكون ضربة موجعة لإيران مثلما يكون ضربة لتركيا.

لكن محللين يرون أن مصالح أنقرة تذهب إلى ما هو أبعد من النفط الإيراني أو حجم التجارة الثنائية البالغ ١٥ مليار دولار سنوياً. ذلك أن إيران ذات الغالبية الشيعية وتركيا ذات الغالبية السنية تدعمان أطرافاً مختلفة في النزاعات الطائفية التي تشهدها سوريا والعراق. وهذا يدفعهما إلى الانخراط في منافسة إقليمية ذات رهانات كبيرة.

وفي هذا الصدد، نقلت وكالة أنباء الأناضول عن داود أوغلو إعلانه قبل توجهه إلى إيران أن بعض الدوائر تنزع إلى إشعال حرب باردة «سنية - شيعية»، ستكون لها تداعيات تستمر عشرات السنين. وأكد داود أوغلو - قبيل سفره - أنه سيبحث هذه القضية على وجه التحديد خلال زيارته. وقال وزير الخارجية التركي إن النزاع الطائفي سيكون انتحاراً للمنطقة برمتها.

تفادي نزاع مذهبي

ونقلت صحيفة وول ستريت جورنال عن المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية القول إن داود أوغلو نفذ ما أعلنه بإثارة القضية الطائفية خلال محادثاته في طهران. وأضاف المتحدث: إن داود أوغلو أكد ضرورة العمل على تفادي نزاع شيعي - سني، وأنه سيبحث هذا الملف في أية

زادت حدة التوتر بين إيران وتركيا في اعقاب اندلاع الأزمة السورية، وفي ضوء انحياز تركيا إلى جانب المعارضة وتقديم الدعم للحراك المعارض الذي تحول إلى ثورة، مقابل انحياز طهران إلى جانب النظام السوري.

ومع أن الأمور لم تشهد تغيرات جذرية، إلا أن المدقق في التفاصيل يتوقف عند محاولة تركية للانحناء، إزاء ما يشهده الملف من تداعيات ابرزها عدم وضوح الصورة بالنسبة إلى الدعم الخارجي للثورة السورية. وتراجع العامل التركي في أولويات التأثير على المجريات العامة. وفي المقابل انحناء إيرانية عنوانها الرغبة في استمرار التواصل على خلفية مصلحة.

في هذا السياق قام وزير الخارجية التركي بزيارة إلى العاصمة الإيرانية طهران الأسبوع الفائت، وأجرى مباحثات مع مسؤولين إيرانيين شملت ملفات عدة تتعلق بالبرنامج النووي، وبالملفات الخلافية التي أسهمت في توتير الأجواء على خط التواصل بين الطرفين.

وبدا واضحاً من خلال معطيات الزيارة أن أوغلو حاول التخفيف من حدة التوتر الذي أصاب العلاقة، التي كانت وثيقة حتى العام الماضي. ففي مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الإيراني علي أكبر صالحى أعلن وزير الخارجية التركي أن منظومة الدفاع الصاروخي لحلف شمالي الأطلسي، التي تستضيف تركيا رادارها، ليست موجهة ضد إيران أو أي دولة محددة. كما تعهد بالألا تسمح تركيا باستخدام أراضيها لشن هجوم ضد بلد مجاور.

تطويق النزاعات

محادثات أوغلو في طهران ركزت على سبل تطويق النزاعات التي تشهدها المنطقة ومنع انزلاقها نحو صراع طائفي. وسلطت الزيارة، التي استمرت يومين الضوء على موقف تركيا الدقيق بين إيران القادرة على إلحاق أضرار اقتصادية واستراتيجية كبيرة بتركيا من جهة، وحلفائها الغربيين العازمين على إنهاء برنامج إيران النووي التسليحي من جهة أخرى. فقد اجتمع وزير الخارجية التركي خلال الزيارة مع

المصارف الخليجية
حققت نسبة نمو تفاخر
بها في العام ٢٠١١

المصارف العربية بين دخان الخارج وجهر الداخل نسبة نمو عالية في مصارف الخليج العربي

أظهرت البيانات المالية للقطاعات المصرفية العربية «تفاوتاً واضحاً» في الأداء في العام ٢٠١١، تمثل بنسب نمو عالية في مصارف الخليج، وبنسب نمو سلبية في مصارف الدول التي كانت ساحات لما اصطلح على تسميته بـ «الربيع العربي». وفيما تمكنت الفئتان من المصارف العربية من احتواء الازمة المالية العالمية وارتداداتها، تأثرت الفئة الثانية بـ «صدمة الداخل» من دون ان تفقد القدرة على احتوائها.

٢٠١١. واما العراق وليبيا وموريتانيا فلم يتطرق التقرير الى ادائها في غياب بيانات عنها خلال ٢٠١١.

حجم القطاع

بلغ حجم القطاع المصرفي العربي بنهاية عام ٢٠١٠ (الميزانية المجمعة) نحو ٢,٤٧ تريليون دولار (بنسبة نمو ٦,٩٨٪ عن العام السابق)، ووداعه نحو ١,٢٦ تريليون دولار (بنسبة نمو ١٪)، ومجمل قروضه نحو ١,٢٢ تريليون دولار (بنسبة نمو ٦,٥٥٪)، ورأس ماله المجموع نحو ٢٦٨ مليار دولار (بنسبة نمو ١١,١٦٪)، ويتوقع التقرير السنوي لاتحاد المصارف العربية للعام ٢٠١١ ان تبلغ اصول القطاع المصرفي العربي مع نهاية العام ٢٠١١ نحو ٢,٥٦ تريليون دولار (بنسبة نمو اجمالية تناهز ٣,٥٪)، ووداعه نحو ١,٤٣ تريليون دولار (بنسبة نمو ٤,٨٪) ومجمل قروضه نحو ١,٢ تريليون دولار (بنسبة نمو تناهز ٧٪)، ورأس ماله نحو ٢٨٦ مليار دولار (بنسبة نمو تناهز ٦,٥٪).

وتجدر الاشارة كذلك الى ان معظم المصارف العربية تحتفظ حالياً بنسب رسملة ممتازة تمكنها بشكل فوري من تلبية متطلبات الرسملة وكفاية رأس المال الجديدة التي اصدرتها لجنة بازل (بازل - ٣). وعليه، فان معظم القطاعات المصرفية العربية بشكل اجمالي، ومعظم المصارف العربية بشكل فردي جاهزة لتطبيق معايير رأس المال من دون الحاجة الى زيادة في رؤوس اموالها، فيما امهل مصرف لبنان المركزي المصارف اللبنانية حتى حزيران (يونيو) المقبل لكي تطبق معايير بازل - ٣، ولا سيما بالنسبة الى نسبة الملاءة. ويؤكد حاكم المصرف رياض سلامة انه لن يتهاون في فرض الالتزام بتلك المعايير. وحققت المصارف العربية المزيد من التطور على الصعيد الدولي، وذلك بدخول ٧٦ مصرفاً عربياً في قائمة اكبر الف مصرف في العالم (بحسب الموجودات) التي اعدتها مجلة «ذي بنكر» الصادرة في تموز (يوليو) ٢٠١١، وقد بلغت الميزانية المجمعة لهذه المصارف نحو ١,٤٩ تريليون دولار. وتضمنت القائمة ١٥ مصرفاً اماراتياً، ١٠ مصارف سعودية، ٨ مصارف بحرينية، ٩ مصارف لبنانية، ٨ مصارف كويتية، ٧ مصارف قطرية، ٥ مصارف مصرية، ٣ مصارف عمانية، ٣ مصارف اردنية، ٣ مصارف مغربية، مصرفاً ليبيا واحداً، ومصرفاً عراقياً واحداً.

ويتوقع رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طرييه ان تعاود المصارف العربية انطلاقها مجدداً، وتعيد اطلاق برامجها التمويلية والاستثمارية والتوسعية، ولا شك في ان الامكانات الضخمة التي تمتلكها سوف تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية للدول العربية ■

لديها، والاحتفاظ بنسب رسملة وسيولة جيدة وبالرغم من انخفاض ارباح تلك المصارف بشكل عام فقد حققت نسبة ربحية جيدة. اما بالنسبة الى العام ٢٠١١، فتشير البيانات المالية للقطاعات المصرفية العربية الى «تفاوت واضح» في الاداء. ففي دول الخليج - باستثناء البحرين - تظهر نتائج المصارف نسب نمو عالية قاربت او تجاوزت نسب النمو المسجلة في العام ٢٠١٠. فالمصارف الاماراتية زادت اصولها بنسبة ٤,٠٤٪ خلال الاشهر العشرة الاولى من العام ٢٠١١ مقابل ٥,٦٩٪ خلال العام ٢٠١٠ بأكمله. والمصارف السعودية سجلت نسبة نمو ٨,٣٣٪ خلال الاشهر العشرة مقابل ٢,٢٨٪ في العام ٢٠١٠ بأكمله. والمصارف العمانية حققت ٩,٩٤٪ خلال تسعة اشهر حتى ٢٠١١ مقابل ١٠,٢٪ خلال ٢٠١٠، والمصارف القطرية سجلت نسبة نمو ١٤,٣٧٪ خلال الاشهر العشرة الاولى من ٢٠١١ مقابل ٢١,٣٪ خلال ٢٠١٠، ومصارف الكويت حققت ٧,٤٢٪ مقابل ٥,٣٧٪. وعلى مستوى مصارف المغرب العربي فقد سجلت المصارف المغربية نسبة نمو ٤,٦٪ خلال عشرة اشهر من ٢٠١١ مقابل نسبة نمو سلبية (-١,١٪) خلال ٢٠١٠، والمصارف الجزائرية حققت نسبة نمو ٨,٠٥٪ خلال ستة اشهر من ٢٠١١ مقابل نسبة نمو ٦,٤٧٪ خلال ٢٠١٠ بأكمله.

وفي المقابل، كما ورد في التقرير السنوي لاتحاد المصارف العربية للعام ٢٠١١، تأثرت معدلات نمو مصارف الدول العربية التي شهدت اضطرابات وثورات بنسب متفاوتة، حيث سجلت مصارف البحرين نسبة نمو سلبية (-٩٪) خلال الاشهر العشرة الاولى من العام مقابل ١٨,٠١٪ عام ٢٠١٠. وكذلك حققت المصارف المصرية نسبة نمو سلبية (-٣,٧٪) خلال تسعة اشهر من ٢٠١١ مقابل ٩,٤٤٪ عام ٢٠١٠، والمصارف اليمنية حققت (-٩,٢٧٪) خلال ثمانية اشهر من العام ٢٠١١ مقابل ١١,٦٪ في ٢٠١٠، والمصارف السورية تراجعت (-٥,٥٤٪) خلال الاشهر الاربعة الاولى من ٢٠١١ مقابل ١٢,٧١٪ في ٢٠١٠. اما المصارف التونسية فلم تتأثر بالاحداث حيث سجلت نسبة نمو ١٣,٠٢٪ خلال ثمانية اشهر مقابل ٤,٨٨٪ في ٢٠١٠، فيما انضمت المصارف السودانية الى فئة النمو السلبية (-١,٤٣٪) خلال ستة اشهر من ٢٠١١ مقابل ٩,١٣٪ في ٢٠١٠.

اما الدول التي لم تشهد مثل تلك الاحداث، فقد تأثرت مصارفها بشكل متفاوت بالاحداث الجارية حولها، خصوصاً تلك التي لديها ارتباط بالاسواق العربية المضطربة، مثل لبنان الذي نمت مصارفه بنسبة ٨,٢٤٪ خلال عشرة اشهر من ٢٠١١ مقابل ١١,٨٧٪ في ٢٠١٠، والاردن الذي حقق نسبة نمو ٦,٨٦٪ خلال عشرة اشهر مقابل ٩,٤٤٪، وفلسطين التي تراجعت نسبة نمو مصارفها من ٩,٠٧٪ عام ٢٠١٠ الى ٢,٢١٪ في الاشهر الثمانية الاولى من العام

بيدي القيمون على القطاعات المصرفية العربية اعتزازهم بعدم تعرض هذه القطاعات لأي حالة انهيار في زحمة الازمات الخارجية والداخلية التي تسببت بتهاوي مئات المصارف في الولايات المتحدة، وتعثر العشرات في الدول المتقدمة الاخرى. ويزدادون اعتزازاً عندما كان معظم المصارف العربية يحقق نسب نمو عالية فيما كانت مصارف عالمية كبرى تعاني من جفاف السيولة وتعتاش على فتات الحوافز وخطط الانقاذ.

نتائج ٢٠١١

من المهم الاشارة الى ان القطاع المصرفي العربي، الذي يضم ٤٣٠ مؤسسة، شهد «اداءً جيداً» في العام ٢٠١٠، حيث اثبتت المصارف العربية قدرتها على الخروج من تأثيرات الازمة المالية العالمية بسرعة في حين ما زالت معظم النظم العربية في العالم تعاني من تداعيات تلك الازمة، كما اثبتت المصارف العربية بشكل عام قدرتها على الصمود بوجه الصدمات الداخلية والخارجية، بحسب ما ورد في التقرير السنوي الصادر عن اتحاد المصارف العربية في تلك السنة. و اشار التقرير الى انه بعد الازمة المالية العالمية، عمدت معظم المصارف العربية الى ضبط معدلات نمو الاقراض

ملفات مفتوحة امام المصارف العربية

- يعتبر التقرير السنوي الاخير للمصارف العربية ان هذه المصارف ما زالت تواجه استحقاقات عديدة للاعوام المقبلة، وربما من اهمها تضيق الجهود للخروج بشكل نهائي من تأثيرات الازمة المالية العالمية، ومواجهة التطورات السياسية والامينية والاقتصادية والاجتماعية الجارية. اما اهم الملفات المفتوحة امام المصارف العربية فيحددتها التقرير على الشكل الآتي:
- ١- اتخاذ مزيد من الاجراءات الاحترازية لمواجهة الازمات الاقتصادية المحلية الناتجة عن الاضطرابات والثورات القائمة في الدول العربية.
- ٢- استكمال الاستعداد للمتطلبات التنظيمية الجديدة التي طرحتها لجنة بازل في ما يتعلق بادارة السيولة والحوكمة واختبارات الضغط وغيرها.
- ٣- العمل على خلق تكتلات مصرفية عربية، وخلق آليات تعاون امنة لمواجهة اي ازمات او تطورات مستقبلية.
- ٤- تقوية التعاون في ما بينها لدفع التنمية الاقتصادية العربية.
- ٥- العمل بشكل حثيث للتأثير في توجيه الاستثمار الى داخل الدول العربية.
- ٦- التوسع في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ارقام الاسبوع

اعداد مروان حداد

٥ مليارات دولار

كلفة خط انابيب الغاز الذي ينقل غاز اذربيجان الى اوروبا عبر تركيا، والذي وقع اتفاق بنائه حديثاً بين انقرة وبياكو، خلال زيارة وزير الطاقة الاذري ناتيغ علييف لتركيا. ويفترض ان يفتتح الخط، الذي يعبر انطاليا، في العام ٢٠١٧. وسينقل نحو ١٦ مليار متر مكعب سنوياً الى اوروبا، منها ٦ مليارات ستضخ الى تركيا. وكان البلدان قد وقعا اتفاقاً اولياً في حزيران (يونيو) ٢٠١٠ في اسطنبول وضع الاطار القانوني للمشروع بما يخدم الدول الاوروبية التي تريد التقليل من اعتمادها على الغاز الروسي.

١٨.٢ في المئة

نسبة الارتفاع في الصادرات التركية في العام ٢٠١١ لتبلغ ١٣٤.٦ مليار دولار، وهو رقم قياسي، على حد قول وزير الاقتصاد التركي ظافر كاغلايان. وفي الشهر الاخير من السنة ارتفعت الصادرات بنسبة ٤.٥٪، مقارنة مع الشهر نفسه من العام ٢٠١٠. وتشهد تركيا، البالغ تعداد سكانها ٧٣ مليون نسمة وتحتل المرتبة ١٧ عالمياً على المستوى الاقتصادي، احد افضل معدلات النمو في العالم. غير ان الحكومة تتوقع تباطؤاً هذا العام بسبب انعكاسات أزمة الديون في منطقة اليورو. وفي العام ٢٠١٠ شهدت البلاد نمواً اقتصادياً بلغ ٨.٩٪.

٦٠ في المئة

من المبادلات الصينية - اليابانية تستخدم الدولار الاميركي. لكن بكين وطوكيو قررتا استخدام عملتيهما الين واليوان في عمليتهما التجارية واستثمارتهما داخل البلديين عوضاً عن استخدام الدولار. ويأتي هذا القرار ضمن مجموعة اتفاقات مالية وقعها الطرفان خلال الزيارة الرسمية الاخيرة للصين التي قام بها رئيس الحكومة اليابانية يوشيهيكو نودا. ومن شأن استخدام اليوان والين في المبادلات بين البلدين ان يسمح للمؤسسات الصينية واليابانية بخفض اكلافها، ويزودها بوسائل نقدية يجنبها تقلبات العملة الاميركية.

١٧٠ مليون دولار

قررت مؤسسة التمويل الدولية استثمارها في بنك مسقط، وذلك بهدف تعزيز رأس مال البنك وزيادته لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتمويل الاسكاني. واعتبر رئيس مؤسسة التمويل الدولية في السعودية والمسؤول الاول في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وليد بن عبد الرحمن المرشد ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل نسبة عالية

في الاقتصاد الوطني العماني وتشهد نمواً متزايداً واهتماماً كبيراً من الحكم. واكد المرشد ان تعزيز رأس مال البنك سيساهم في تقديم التمويل والدعم للمستثمرين وتنفيذ عدد من المشاريع المختلفة التي يخطط البنك لتنفيذها خلال المرحلة المقبلة، خصوصاً في مجالي دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية قطاع الاسكان، مشيراً الى تطلع المؤسسة الدولية الى تحقيق الشراكة الطويلة المدى مع بنك مسقط للمساهمة في دعم وتطوير القطاع المصرفي في السلطنة. وكان بنك مسقط قد وقع اتفاق قرض في العام ٢٠٠٦ بقيمة ١٠٠ مليون ريال مع المؤسسة لدعم برنامج التمويل الاسكاني، وتقديم الخدمات الاستشارية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٢٠٦ مليارات ريال

(٨١.٦ مليار دولار) فائض الموازنة الذي سجلته المملكة العربية السعودية، اكبر مصدر للنفط في العالم، في العام ٢٠١١، بحسب بيان صادر عن وزارة المالية السعودية. وعزي هذا الفائض الى عائدات اكبر مما هو متوقع (١١١٠ مليارات ريال او ٢٩٦ مليار دولار). وتوقع البيان نفسه تسجيل فائض في موازنة ٢٠١٢ بمقدار ١٢ مليار ريال (٣.٢ مليارات دولار) استناداً الى عائدات تقدر بـ ١٨٧.٢ مليار دولار وانفاق يقدر بـ ١٨٤ مليار دولار. وتعتبر توقعات المملكة دائماً حذرة وترتكز على اسعار للنفط غالباً ما تكون اقل من قيمتها، علماً ان السعودية، التي تحفظ في باطنها اكبر الاحتياطات النفطية في العالم، تؤمن مداخيلها بشكل اساسي من الخام، مع الاشارة الى ان اسعار الذهب الاسود حلت عالياً خلال العام ٢٠١١ في الاسواق العالمية. اضع الى ذلك ان الرياض اتخذت قراراً بزيادة انتاجها ابتداءً من ايار (مايو) الماضي لتعويض نقص الخام الليبي، حيث ضخّت اكثر من ١٠ ملايين برميل يومياً، في مقابل ٨.٥٥ ملايين برميل يومياً في الفصل الاول من العام الماضي.

٧٢٠ مليار دولار

تقريباً القيمة الاجمالية لاصول صناديق الثروة السيادية في دولة الامارات، تمثل ٦٥٪ من اجمالي اصول صناديق الثروة السيادية في عموم دول مجلس التعاون الخليجي. وافاد تقرير مصرفي، نقل عن معهد صناديق الثروة السيادية، انه الى جانب اصول جهاز اوظيفي للاستثمار البالغة ٦٢٧ مليار دولار، تدير شركة الاستثمارات البترولية الدولية (ايبك) اصولاً بقيمة تصل الى نحو ٥٨ مليار دولار، ومبادلة ١٣.٣ مليار دولار، في حين تدير دبي اصولاً قيمتها ١٩.٦ مليار دولار، ورأس الخيمة ١٢ مليار دولار.

٨٤٣.٩ مليون دولار

اجمالي عائدات الاكتتابات في اسواق المال في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في العام ٢٠١١، بانخفاض قدره ٦٩.٣٪، في الوقت الذي فضلت الشركات وسائل بديلة عن الاكتتابات لتمويل مشاريعها بعد تراجع اداء اسواق المال في المنطقة خلال العام الماضي. و اشار التقرير الصادر عن شركة «ارنست اند يونغ» حول أنشطة الاكتتابات في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا الى ان القيمة الاجمالية لعائدات الاكتتابات التي تمت خلال الربع الاخير من العام الماضي بلغت نحو ٢٢٦.١ مليون دولار، بانخفاض نسبته ٨٣.٥٪ مقارنة مع ١.٤ مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١٠. وعزا التقرير التراجع في أنشطة الاكتتابات الى لجوء الشركات خلال العام الماضي الى وسائل بديلة لزيادة رؤوس اموالها، مثل توجه الشركات الى ادوات التمويل الاسلامي، كالكسوك التي سجلت رقماً قياسياً خلال العام الماضي، باعتبارها الوسيلة المفضلة لجمع الاموال. واكد التقرير ان المستثمرين ما زالوا متخوفين من التقلبات التي تشهدها اسواق المال، الامر الذي يرجح استمرارها في الفصل الاول من العام الجديد.

١٣١٨ شركة

عالمية ترتبط بملكية مشتركة في ما بينها وتشكل النواة الصلبة لما يمكن تسميته الطغمة المالية التي تتحكم بالعالم. وترتبط كل من هذه الشركات بروابط ما مع اثنتين او

ثلاث اكثر من الشركات الاخرى في النواة. وفي المتوسط كانت كل منها مرتبطة بـ ٢٠ من الشركات الاخرى، وفق ما جاء في دراسة اعدها باحثون سويسريون في علوم الرياضيات ونظريات المنظومات المتعددة في معهد التكنولوجيا الفيدرالي في زيورخ. وخلال بحثهم، الذي يحمل عنوان: «شبكة تحكم الشركات العالمية»، تعرف الباحثون الى النواة الرئيسية التي تضم المصارف الدولية، وجاء ذلك بعد تحليلهم اعمال ٤٣ الف شركة عالمية متعددة الجنسية. وقد استعان الباحثون في دراستهم بمحتويات قاعدة معلومات «اورويس ٢٠٠٧»، العملاقة التي تضم ٣٧ مليون شركة وجهة استثمارية في العالم. واذا كانت النواة لا تحصل الا على ٢٠٪ من مداخيل العمليات المالية، كما تقول الدراسة، فانها تملك في مجموعها وعبر اسهمها غالبية الشركات الانتاجية الرائدة، والشركات الصناعية في العالم.



استخدام الين في المبادلات التجارية بين اليابان والصين

